

منوعات

MEDIA

أخبار

أبلغت شركة غوغل مستخدمي الإصدار المجاني القديم من G-Suite عبر البريد الإلكتروني، بأنها قد ألغت اشتراكهم في مساحة التخزين الإضافية، مضيفة أنه يمكنهم الاحتفاظ بالتخزين مجاناً، ومن دون أي رسوم مالية، ودفعت ما جاء في الرسالة الإلكترونية.

أطلقت «تيك توك» منصتها الجديدة TikTok Studio التي تمكّن صناع المحتوى والمؤثرين من إدارة حساباتهم بطريقة سهلة، بفضل مجموعة من الأدوات والمزايا الجديدة، وهي تحل محل منصة TikTok Creator Center التي استخدمت في السنوات السابقة.

أعلنت مسؤولية الحملات الحقوقية في منظمة مراسلون بلا حدود، ريبكا فنسنت، أنها زارت مؤسس موقع ويكيليكس، جوليان أسانج، في سجن بلمارش البريطاني، وقالت إنه معتقل في «ظروف قاتمة»، وهذا أمر ثقيل دائماً، لا ينبغي أن يكون خلف القضبان.

دعت لجنة حماية الصحفيين (مقرها نيويورك) السلطات التونسية إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الصحفيين برهان بسيس ومراد الزغدني، بعد احاطتهما في 22 مايو/أيار بتهمة التشهير ونشر أخبار كاذبة، والحكم عليهما بالسجن لمدة عام واحد.

الحصول على المعلومات مهمة مستحيلة في غزة

مع اقتراب حرب الإبادة الإسرائيلية في قطاع غزة من دخول شهرها التاسع، بات الحصول على المعلومات والتحقق منها مهمة صعبة للغاية، في ظل استهداف الصحفيين بشكل متكرر

ليوبورك - العربي الجديد

كم هو عدد الأسرى الذين اعتقلهم جيش الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي؟ كم هو عدد الأطباء الذين خطفوا من مستشفى الشفاء بعدما اقتحمه الاحتلال للمرة الثانية في مارس/ آذار الماضي؟ كم عدد المفقودين؟ رغم صدور أرقام أولية، وتقديرات تقريبية لا تزال الأسماء والأعداد الكاملة للشهداء والمفقودين والأسرى في القطاع غير نهائية، وذلك لصعوبة تغطية الجرائم والمجازر الإسرائيلية في الأسابيع الأخيرة. أمام هذا الواقع، أصدرت لجنة حماية الصحفيين تقريراً أشارت فيه إلى صعوبة التحقق من حجم الكارثة في غزة، والمعلومات الكاملة نتيجة «العدد غير المسبوق من الضحايا بين الصحفيين، إضافة إلى تهجير صحفيين آخرين، والرقابة المفروضة عليهم».

وقال مدير البرامج في لجنة حماية الصحفيين، كارلوس مارتينيز دي لا سيرينا، «عند بدء الحرب كان الأمر يتطلب يوماً أو يومين للتحقق من المعلومات بشأن الصحفيين القتلى أو الجرحى، وبت جمع المعلومات والتحقق منها حالياً يتطلب أسابيع أو أشهراً، وفي بعض الحالات بات أمراً مستحيلًا تماماً». وتعطي اللجنة مثلاً على هجوم الاحتلال الثاني على مستشفى الشفاء «بعد مرور أكثر من ستة أسابيع على الهجوم على المستشفى، ما زالت اللجنة تعمل على التحقق مما حدث لأربعة أشخاص كانوا موجودين في الموقع وقد يكونون صحفيين. فهل قتلوا، أم أنهم مفقودون، وهل اعتقلوا أثناء مدهامة المستشفى، وهل كانوا يعملون صحفيين في ذلك الوقت؟ وقد أعيقت الجهود الرامية إلى الحصول على معلومات دقيقة حول هؤلاء الأشخاص الأربعة من جراء قطع الاتصالات، والسرديات المتضاربة، والدمار شبه التام لموقع مستشفى الشفاء، حيث قد تكون الأدلة دُمرت أو مدفونة تحت الأنقاض». ومن بين تأثيرات هذا الغموض أن أسماء هؤلاء الصحفيين غير مشمولة لغاية الآن في تقارير اللجنة حول الصحفيين الآخرين الذين احتجزوا

لا يزال مصير الصحفيين «الشفاء» مجهولاً

من الحصول عليها تعني أن العالم خسر المزيد من قدرته على فهم ما يجري في هذه الحرب، وكيف أثرت على الصحفيين والعاملين الإعلاميين، ومن هي الجهة المسؤولة عن ذلك بالتحديد». وبحسب مكتب الإعلام الحكومي في القطاع، فإن عدد الصحفيين الشهداء، الذين قتلهم

الاحتلال منذ بدء حرب الإبادة، تجاوز 147 صحافياً، «لنتخيل حجم المعلومات التي كنا سنحصل عليها لو لم يُقتل أولئك الصحفيين... لقد فر العديد من الصحفيين من غزة أيضاً، وبعضهم بحاجة إلى رعاية طبية عاجلة غير متوفرة لهم، خصوصاً بعد الاعتداءات على المستشفيات، وقد فر صحافيون آخرون لتجنب التعرض للقتل أو الإصابة، إذ لم يتبق لهم أي مكان آمن في القطاع، ولا حتى المستشفيات»، يقول مندوب في التقرير الصادر عن اللجنة.

واستعادت لجنة حماية الصحفيين تجربة، مدير مكتب «العربي الجديد» في قطاع غزة، ضياء الكحلوت، الذي اعتقله الاحتلال لمدة 33 يوماً، وتعرض للتعذيب قبل إطلاق سراحه. وقال الكحلوت «العالم الخارجي يرى 10 في المائة فقط من الواقع القاسي في غزة... كنت أتمكن سابقاً من الحصول على جميع الأخبار، أما اليوم فثمة قصص كثيرة لم تحظ بأي تغطية». كذلك ذكر التقرير، ما مر به المصور الصحفي مع كالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، عبد الله الحاج «الذي وفر صوراً حاسمة الأهمية لملقطة من طائرة مسيرة تُظهر الدمار الذي سببته الحرب، وذلك قبل أن يُصاب بجراح بالغة في فبراير/ شباط بهجوم إسرائيلي أدى إلى بتر ساقيه، وكان عبد الله الحاج يتلقى العلاج في مستشفى الشفاء عندما اقتحمت القوات الإسرائيلية المستشفى في مارس، ولكنه تمكن من البقاء على قيد الحياة وأُخلى لاحقاً إلى قطر». عامل آخر يجعل من العمل الصحفي شبه مستحيل في القطاع هو الاستنزاف الذي يعرفه الصحفيون «جراء النقص الشديد في الإحتياجات الذي يعاني منه ساكن السكان، إذ يكافحون للعثور على الأغذية والمعدات ووسائل الحماية وأماكن آمنة ليقوموا فيها». وفي رقم نادراً ما يكشف عنه، توأفد أكثر من أربعة آلاف صحفي دولي إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة لتغطية العدوان منذ السابع من أكتوبر، إلا أن المحكمة الإسرائيلية العليا أقرت قراراً يقضي بمنع جميع وسائل الإعلام الأجنبية تقريباً من دخول غزة.



ضياء الكحلوت، 2024 (اللاضول)

هل يرى مشروع قانون إصلاح الإعلام الفرنسي النور؟

بالرأس - العربي الجديد

أجل مجلس النواب الفرنسي مناقشته مشروع القانون الجديد لإصلاح الإعلام العمومي. في وقت رُضت فيه نقابات المؤسسات الإعلامية العمومية صفوها، وتظاهرت أمام وزارة الثقافة الفرنسية اعتراضاً على المشروع. يحتدم الجدل حول القانون الجديد، سواء برلمانياً أو إعلامياً، وذلك لأسباب كثيرة. احتل الموضوع غلاف صحيفة ليبراسيون، التي عنونت التالي: «ماكرون يُشوِّش على الموجات». فهل يمزّ القانون في جلسته التي من المفترض أن تُعقد في شهر يونيو/حزيران؟

تقدّمت وزيرة الثقافة الفرنسية، رشيدة داتي، بمشروع قانون جديد، يهدف إلى دمج المؤسسات الإعلامية الفرنسية العمومية في إطار هيئة بثّ عمومية موحدة. مشروع يفتدي بالتجربة البريطانية مع مؤسسة «بي بي سي»، كما وصفته داتي في مقابلاتها الإعلامية. في حال الموافقة على القانون، سيتمّ تنفيذه على مرحلتين: مع بداية عام 2025، ستبدأ عملية التقريب بين المؤسسات الإعلامية العمومية، وإنشاء «فرانس ميديا»، أي هيئة البثّ الرسمية الموحدة. في المرحلة الثانية، خلال عام 2026، ستتمّ عملية الدمج الكاملة. غاية إنشاء هيئة بثّ موحدة، حسب ما قالت وزيرة الثقافة الفرنسية، هو حشد القوى الإعلامية في قطب قوي: «الإعلام العمومي، في دولة قانون، في الديمقراطيات، يجب المحافظة عليه... وفي عالم يمزّ بتحويلات تكنولوجية هائلة، إذا أردنا حماية الإعلام يجب حشد القوى». تطمح داتي إلى إجراء



من التظاهرة أمام وزارة الثقافة الفرنسية، مايو 2024 (اليوناي يونيفان/فرانس برس)

تظاهرت نقابات المؤسسات الإعلامية العمومية ضد المشروع

مناقشة المشروع في مجلس النواب قبل أن يتمّ تأجيله، ووجهوا رسالة مفتوحة إلى النواب يشرحون من خلالها موقفهم. تتركز مخاوف المعارضين على المشروع حول نقطتين: التمويل والاستقلالية. يتخوف العاملون في المجال الإعلامي العمومي الفرنسي من تقليص الميزانية بعد ضمّ الوسائل الإعلامية في هيئة بثّ موحدة، وبالتالي تقليص عدد العاملين

(الذي يبلغ اليوم 16 ألفاً). هذا إضافة إلى المخاوف المتعلقة بضمان استقلالية وسائل الإعلام الرسمية، وذلك بعد أن تصير إدارتها موحدة، وتالياً ستصير تابعة لخط تحريري واحد. في الرسالة المفتوحة التي تم توقيعها بإجماع تام من جميع النقابات، تم وصف مشروع القانون بالخطير، واعتباره تهديداً لمستقبل الإعلام المرئي والمسموع العمومي في فرنسا، في وقت يتعرّض فيه للتهديد من الإعلام الخاص ومن المنصات الرقمية مثل «نغليكس» وغيرها... في بداية الرسالة، اعتبرت النقابات العمالية أن الدمج يعني توحيد وإفكار المعلومة، كما أنه سيجعل الإعلام الرسمي أضعف أمام ضغوط السلطة. ومن الجدير بالذكر، أن الإعلام العمومي الفرنسي لا يتبع للحكومة، بل إنه ممول من صرائب الشعب، وبالتالي تخضع هذه المؤسسات إلى مسؤولية تقديم معلومات دقيقة وذات جودة للشعب ومساءلة السلطة.

في حال الموافقة على مشروع القانون، ستضمّ هيئة البثّ مجموعة تلفزيون فرنسية، ومجموعة راديو فرنسا، والمعهد الفرنسي السعوي والنصري، ومجموعة فرانس ميديا الدولية (فرانس 24 بلغاتها الأربع، إذاعة فرنسا الدولية، وراديو مونت كارلو). ولكن نقاشاً آخر يدور في الوقت نفسه، وهو يخض مجموعة فرانس ميديا الدولية، التي لم يتمّ الاتفاق إذا ما كان سيتمّ ضمّها إلى الهيئة. تتمحور النقاشات حول فكرة إمكانية تأثر تمويل المجموعة، وحول ضرورة أن تتع لخط تحريري أكثر استقلالية، كونها مؤسسة دولية تتوجّه إلى الخارج.

هذه الإصلاحات في أسرع وقت ممكن. فكرة المشروع ليست جديدة، حيث كان قد تقدّم بها نائبان فرنسيان في عام 2015، وكان يفترض البثّ بها والتصويت في عام 2020. تعترض نقابات العاملين في الإعلام العمومي على مشروع الدمج، وقد بدأت تنظيم صفوفها للتعبير عن رفضها. حصلت وقفة احتجاجية أمام وزارة الثقافة يوم الخميس الماضي (أول أيام

